السامع ويحدس به المتكلم بسهولة. وقد صرّح بذلك بصريح اللّفظ الرّضى الاستراباذي حين قال:

«إن قيل: إن في قولك مسلمان ومسلمون وبصريّ وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كلّ واحد منها يدلّ على جزء معناه.. وكذا تاء التأنيث في قائمة ولام التعريف... فيجب أن يكون لفظ كلّ واحد منها مركّبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين، فالجواب أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدّة الامتزاج ككلمة واحدة... وكذلك الحركات الإعرابية" [1] وهو تأويل لا ننفرد به وقد سبقنا إليه الأستاذ المهيري [2].

لم يكتف النحاة بالتزام تضامن المضمون والتعبير في مقدمات كتبهم عند تحديد مفهوم الكلمة بل إنّهم التزموا بتضامن طرفي الوظيفة السيميائية عند تساؤلهم عن حقيقة الإعراب ما هي لفظ أم معنى. وطبقوا إجراء الاستبدال عند تحليل الحركات الإعرابية في الوحدات التي قالوا بإعرابها.

- من أفضل المواطن التي تدل على أن النحاة بحثوا في الإعراب في ضوء تضامن طرفي الوظيفة السميائية، استدلالهم على "أن الإعراب معنى يحصل بالحركات أو بالحروف" [3]. وخاصة ضبطهم لشرائطه.

صاحب هذا الاستدلال هو الجرجاني، وقد أورد هذه الشرائط المبيّنة لحقيقة الإعراب المانعة لالتباسه بغيره في إطار تفسيره لقول أبي علي الفارسي: «الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل» [4].

أوّل هذه الشرائط أن الإعراب ليس نفس الحركة أو الحرف، وإنّما اختلاف الحركة بسبب حلول غيرها محلّها، اختلافا يقترن به تغيّر مطّرد في المعنى. يقول: «فإذا قيل لك في قولك (جاءني زيد) ما الإعراب فقل اختصاص

---

1 الاستراباذي شرح الكافية ج 1 ص 25 - 26.

2 عبد القاهر المهيري: مفهوم الكلمة في النحو العربي ص 39.

3 عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح ج 1 ص 101 - 102.

4 المرجع نفسه ج 1 ص 97.